

Distr.: General
26 April 2022

Original: Arabic

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة السادسة والسبعون
البندان 38 و 39 من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين

رسالتان متطابقتان مؤرختان 21 نيسان/أبريل 2022 موجهتان إلى الأمين العام ورئيسة مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة

تتشرف بعثة لبنان الدائمة لدى الأمم المتحدة، بصفة لبنان رئيس مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري للدورة العادية 157، بالإحالة إليكم رسالة المراقب الدائم لجامعة الدول العربية (انظر المرفق) التي يحيل فيها البيان الصادر عن الاجتماع الرابع للجنة الوزارية العربية المكلفة بالتحرك الدولي لمواجهة السياسات والإجراءات الإسرائيلية غير القانونية في مدينة القدس المحتلة، المنعقد في عمان بتاريخ 21 نيسان/أبريل 2022.

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين 38 و 39 من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) آمال مدلي

السفيرة

المندوبة الدائمة



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين 21 نيسان/أبريل 2022 الموجهتين إلى الأمين العام ورئيسة مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة 21 نيسان/أبريل 2022 موجهة إلى الممثلة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة، بصفتها رئيسة مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري للدورة العادية 157، من المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة

عملاً بالممارسة المتبعة من قبل المجموعة العربية بشأن تولي رئيس كل دورة وزارية أو قمة لمجلس الجامعة العربية إحالة القرارات ذات الصلة إلى الأجهزة المعنية في الأمم المتحدة بموجب مذكرة أو رسالة رسمية من بعثة جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، وعملاً بالمادة 54 من ميثاق الأمم المتحدة، أتشرف بأن أحيل إليكم البيان الصادر عن الاجتماع الرابع للجنة الوزارية العربية المكلفة بالتحرك الدولي لمواجهة السياسات والإجراءات الإسرائيلية غير القانونية في مدينة القدس المحتلة، المنعقد في عمان بتاريخ 21 نيسان/أبريل 2022.

وبناءً على تعليمات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في هذا الصدد، سأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة وضميمتها لإصدارهما كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين 38 و 39 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ماجد عبد الفتاح عبد العزيز

رئيس بعثة نيويورك

بيان صادر عن الاجتماع الرابع للجنة الوزارية العربية المكلفة بالتحرك الدولي لمواجهة السياسات والإجراءات الإسرائيلية غير القانونية في مدينة القدس المحتلة، المنعقد في عمان بتاريخ 21 نيسان/أبريل 2022

بدعوة من المملكة الأردنية الهاشمية، عقدت اللجنة الوزارية العربية المكلفة بالتحرك الدولي لمواجهة السياسات والإجراءات الإسرائيلية غير القانونية في مدينة القدس المحتلة، التي تضم في عضويتها الجمهورية التونسية، بصفتها رئيس القمة العربية الحالية، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والمملكة العربية السعودية، ودولة فلسطين، ودولة قطر، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، بصفتها العضو العربي في مجلس الأمن، والأمين العام لجامعة الدول العربية، وترأسها المملكة الأردنية الهاشمية، اجتماعاً طارئاً في عمان بتاريخ 21 نيسان/أبريل 2022.

وبحث الاجتماع سبل مواجهة التصعيد الإسرائيلي الخطير في المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف، وبلورة تحرك مشترك لوقف الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية في المقدسات، ووقف العنف، واستعادة التهدة الشاملة.

وبعد الاستماع إلى إيجاز من رئيس اللجنة، وزير خارجية المملكة الأردنية الهاشمية أيمن الصفدي، ووزير خارجية دولة فلسطين الدكتور رياض المالكي، حول التصعيد الإسرائيلي الخطير في القدس ومقدساتها، وما يمثله من محاولات مرفوضة ومدانة لتغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم، وتقييد حرية المصلين، والجهود المبذولة لوقف التصعيد، وإنهاء دوامة العنف، واستعادة الهدوء، وبعد الاستماع إلى مداخلات الوزراء وممثلي الدول وأمين عام الجامعة العربية، أكدت اللجنة على:

- 1 - إدانة الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية بحق المصلين في المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف، والتي تصاعدت على نحو خطير خلال الأيام الماضية من شهر رمضان المبارك، وأدت إلى وقوع مئات الإصابات والاعتقالات في صفوف المصلين، وإلحاق أضرار بالغة بمرافق الحرم القدسي الشريف.
- 2 - التحذير من أن هذه الاعتداءات والانتهاكات تمثل استفزازاً صارخاً لمشاعر المسلمين في كل مكان، وتقويضاً لحرية العبادة في المسجد الأقصى المبارك، وحرية وصول المصلين إليه، وأنها تنذر بإشغال دوامة من العنف تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم.
- 3 - رفض جميع الممارسات الإسرائيلية اللاشرعية المستهدفة تغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم في المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف، وأي محاولة لفرض تقسيمه زمانياً ومكانياً، وإدانة هذه الممارسات التي تمثل خرقاً سافراً للقانون الدولي، ولمسؤوليات إسرائيل القانونية بصفتها القوة القائمة بالاحتلال.
- 4 - ضرورة احترام إسرائيل الوضع التاريخي والقانوني القائم في الحرم القدسي الشريف، والعودة إلى ما كان عليه قبل عام 2000، بما يضمن احترام حقيقة أن المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف، بمساحته البالغة 144 دونماً، هو مكان عبادة خالص للمسلمين، وتكون الزيارة لغير المسلمين له بتنظيم من إدارة الأوقاف الإسلامية، التابعة لوزارة الأوقاف والمقدسات الإسلامية الأردنية، بصفتها الجهة القانونية صاحبة الاختصاص الحصري بإدارة جميع شؤون الحرم وتنظيم الدخول إليه.

- 5 - دعوة المجتمع الدولي، وخصوصا مجلس الأمن، إلى التحرك الفوري والفاعل لوقف الممارسات الإسرائيلية غير القانونية والاستنزائية في القدس والحرم الشريف، حماية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وللحوول دون تفاقم موجة العنف، وحفاظا على الأمن والسلام.
- 6 - دعوة مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين، وتطبيق قراراته ذات الصلة بمدينة القدس الشرقية، بما في ذلك القرارات 252 (1968) و 267 (1969) و 476 (1980) و 478 (1980) و 2334 (2016).
- 7 - استمرار تنسيق الجهود بين جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، بهدف حماية مدينة القدس المحتلة ومقدساتها، والحفاظ على هويتها العربية الإسلامية والمسيحية.
- 8 - دور الوصاية الهاشمية التاريخية، التي يتولاها جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، في حماية الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس، والوضع التاريخي والقانوني القائم فيها، وضرورة إزالة جميع القيود والمعوقات التي تقيد عمل دائرة الأوقاف في إدارة شؤون المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف والحفاظ على مرافقه.
- 9 - دعم العمل المؤسساتي العربي والإسلامي وتكثيفه لدعم القدس والمقدسين، ودور لجنة القدس عبر وكالة بيت مال القدس، التي يرأسها جلالة الملك محمد السادس، ملك المملكة المغربية.
- 10 - التعبير عن الدعم الكامل لضمود الشعب الفلسطيني وقيادته ومؤسساته في دفاعهم عن مدينة القدس ومقدساتها وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف.
- 11 - دعم صمود الشعب الفلسطيني الشقيق وجميع حقوقه المشروعة، وفي مقدمتها حقه في الحرية والدولة المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حل الدولتين، وفق القانون الدولي ومبادرة السلام العربية والمرجعيات المعتمدة.
- 12 - وقف إسرائيل ممارساتها التصعيدية واعتداءاتها في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، ورفع الحصار عن قطاع غزة، ووقف جميع الإجراءات التي تهدد الأمن والسلام، وتقوض حل الدولتين وفرص تحقيق السلام العادل والشامل، الذي يشكل خيارا استراتيجيا عربيا، وضرورة إقليمية ودولية.
- 13 - التحذير من التبعات الكارثية لاستمرار غياب الآفاق السياسية، والضغوطات الاقتصادية على الشعب الفلسطيني ودولة فلسطين، والدعوة إلى تكثيف الجهود الإقليمية والدولية لاستعادة التهدئة الشاملة والحفاظ عليها، وإعادة إطلاق مفاوضات جادة وفاعلة تعيد الثقة بجدوى العملية السلمية، وتضعها على طريق واضحة نحو التوصل لحل تفاوضي على أساس حل الدولتين، الذي ينهي الاحتلال ويجسد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة، لتعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل، سبيلا وحيدا لإنهاء الصراع وتحقيق السلام العادل والشامل.
- 14 - قيام أعضاء اللجنة والأمين العام للجامعة العربية، وبالتنسيق مع الدول العربية، بالتحرك المشترك، وإجراء الاتصالات مع المجتمع الدولي والهيئات الدولية، من أجل توضيح الخطر الذي تمثله الممارسات الإسرائيلية في القدس ومقدساتها، والدفع باتجاه موقف دولي فاعل لثني إسرائيل عن هذه الممارسات، وإلزامها باحترام القانون الدولي واستعادة التهدئة الشاملة.

- 15 - الطلب من الأمين العام بالإيعاز للبعثات الدبلوماسية ومكاتب الجامعة بالخارج، وبالتنسيق مع مجالس السفراء العرب في الدول، بالقيام بتحركات واتصالات مماثلة.
- 16 - إبقاء اللجنة منعقدة لمتابعة التطورات، واتخاذ جميع الخطوات اللازمة بهدف حماية القدس ومقدساتها، ودعم الشعب الفلسطيني الشقيق وحقوقه، وصموده في قدسه وعلى أرضه.
-